

Received on (16-08-2025) Accepted on (26-02-2026)

<https://doi.org/10.33976/IUGJEB.34.1/2025/2>

The Role of the Concentration of Money Circulation within the Parallel Market in Exacerbating the Cash Liquidity Crisis in the Gaza Strip – An Exploratory Study

Zeyad M. El-Zayan¹, Khalil A. El-Namrouty², Mahmoud M. Sabra³

El-Aqsa University Gaza^{*1}, Islamic University Gaza^{*2}, Al Azhar University-Gaza^{*3}

*Corresponding Author: zeyad_000@hotmail.com , knamroty@iugaza.edu.ps , mmsabra@gmail.com

Abstract:

The study aimed to explore the role of the restriction of cash movement within the parallel market on the cash liquidity crisis in the Gaza Strip, in light of the exceptional context imposed by the Israeli war on October 7, 2023, and the subsequent destruction of the banking infrastructure and disruption of most economic activities. The results showed a statistically significant direct relationship between the restriction of cash movement in the parallel market and the cash liquidity crisis. It also revealed that the difficulty in accessing banks, cash holding behaviors, and the lack of trust in the banking system are all factors contributing to the complexity of the cash liquidity crisis. The study concluded that the liquidity crisis in the Gaza Strip is not solely attributed to internal economic imbalances, but rather constitutes a structural crisis imposed by the practices of the occupation. It has been exacerbated by the war and blockade imposed on the Gaza Strip, while the expansions of the parallel market and the coercive behavioral shifts of individuals have deepened the crisis

Keywords: cash flow, parallel market, cash liquidity crisis, Gaza Strip.

دور انحصار حركة النقد داخل السوق الموازي على أزمة السيولة النقدية خلال الحرب على قطاع غزة 2023 م دراسة استكشافية

زياد محمد الزيان¹، خليل أحمد النمروطي²، محمود محمد صبرة³

جامعة الأقصى¹، الجامعة الإسلامية بغزة²، جامعة الأزهر بغزة³

المخلص:

استهدفت الدراسة تقصي دور تقييد حركة النقد داخل السوق الموازي في أزمة السيولة النقدية بقطاع غزة، وذلك في ظل الظروف الاستثنائية التي نتجت عن الحرب الإسرائيلية في 7 أكتوبر 2023، وما رافقها من تدمير للبنية المصرفية وتعطيل شبه كامل للأنشطة الاقتصادية. وقد كشفت النتائج عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تقييد حركة النقد في السوق الموازي وأزمة السيولة النقدية. كما أوضحت النتائج أن صعوبة الوصول إلى المصارف، وسلوكيات الأفراد في الاحتفاظ بالنقد، وضعف الثقة في النظام المصرفي، جميعها عوامل تزيد من تعقيد أزمة السيولة. وخلصت الدراسة إلى أن أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة ليست ناتجة عن اختلالات اقتصادية داخلية فحسب، بل هي أزمة هيكلية فرضتها ممارسات الاحتلال، وتفاقمت بسبب الحرب والحصار المطبقين على القطاع، بينما ساهمت توسعات السوق الموازي والتحويلات السلوكية القسرية للأفراد في تعميق الأزمة.

كلمات مفتاحية: حركة النقد، السوق الموازي، أزمة السيولة النقدية، قطاع غزة.

المقدمة:

يواجه الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة وضعًا ماليًا بالغ التعقيد، نتيجة لتراكم طويل الأمد لعوامل هيكلية وسياسية، أبرزها الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ عام 2007. أدى هذا الحصار إلى تقييد حركة البضائع والأموال، مما فاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. كما ساهم الانقسام السياسي الداخلي في إضعاف مؤسسات الحكم وتراجع المساعدات الدولية، مما حدّ من قدرة الاقتصاد المحلي على النمو أو التعافي.

في خضم هذا السياق المعقد، أضافت حرب 7 أكتوبر 2023 طبقة جديدة من التعقيد، حيث طالت تداعياتها مختلف مكونات البنية الاقتصادية. منع الاحتلال سلطة النقد الفلسطينية من السماح لقنوات ضخ الأموال بالعمل ونقل الأموال من وإلى قطاع غزة طوال فترة الحرب. ومع تصاعد الأعمال العسكرية، توقفت معظم الأنشطة الاقتصادية، وتضررت البنية التحتية المصرفية ماديًا ولوجستيًا، بالإضافة إلى القيود المشددة على التحويلات المالية، وهو ما أسهم في زعزعة الثقة بالنظام المصرفي الرسمي (Daraghmeh, 2025).

أكدت سلطة النقد الفلسطينية، في بياناتها المتتالية خاصة ببيان 24 مارس 2024، أن القصف المتواصل أدى إلى تدمير عدد من فروع المصارف ومقراتها، كما تعدّ فتح ما تبقى منها بسبب انقطاع الكهرباء وتدهور الأوضاع الأمنية. وقد نتج عن ذلك شلل شبه تام في النظام المصرفي الرسمي وتعطيل لمعظم أجهزة الصراف الآلي، مما فاقم أزمة السيولة النقدية في الأسواق.

في ظل هذه الظروف القاهرة، تسارعت حركة النقد داخل السوق الموازي، حيث لجأ الأفراد والمؤسسات إلى وسطاء ماليين غير مرخصين واعتمدوا على التعاملات النقدية اليدوية المباشرة كبديل مؤقتة لتلبية احتياجاتهم اليومية. ويعكس هذا الوضع الأثر المدمر لشلل الجهاز المصرفي ومحدودية قدرته على جمع الموارد النقدية وإعادة تدويرها في الاقتصاد، نتيجة للدمار الممنهج الذي طال البنية التحتية الاقتصادية والمصرفية بفعل الاحتلال. وبذلك، تحولت الأزمة من خلل مؤقت في التوزيع النقدي إلى أزمة بنيوية خانقة تهدد استمرارية النظام المالي في قطاع غزة (سلطة النقد الفلسطينية، 2024).

أدى الاعتماد المتزايد على الوسطاء الماليين غير المرخصين والشبكات غير الرسمية والتداول اليدوي للنقد خارج الأطر الرقابية إلى خروج نسبة كبيرة من الكتلة النقدية من الدورة المصرفية الرسمية. ونتيجة لذلك، أصبحت حركة النقد تدور بشكل متسارع داخل السوق الموازي، بعيدًا عن النظام المالي المنظم، مما زاد من حدة الانفصال بين الأنشطة النقدية الرسمية وغير الرسمية. وفي حين يواصل السوق الموازي تلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات من السيولة عبر آليات غير خاضعة للرقابة وتستند إلى قواعده الخاصة في ظل الواقع السياسي والأمني المعقد، فإن هذا التباين في الأداء يعكس تحولًا مقلقًا في البنية المالية ويُضعف قدرة البنوك على استعادة دورها كقنوات موثوقة لإدارة النقد وتحفيز النشاط الاقتصادي.

مشكلة الدراسة

يعاني قطاع غزة من أزمة سيولة نقدية خانقة وغير مسبقة منذ بدء الحرب في السابع من أكتوبر 2023. وقد تفاقمّت هذه الأزمة النقدية بسبب سياسات الحصار المالي وتعطيل قنوات ضخ الأموال بين بنوك الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أجبر الأفراد والمؤسسات على اللجوء المتزايد إلى القنوات غير الرسمية لتداول النقد. ورصدت سلطة النقد الفلسطينية في بياناتها شكاوى متزايدة من المواطنين حول عمليات ابتزاز يمارسها بعض التجار والصرافين غير المرخصين، الذين يستغلون حاجة الناس للنقد عبر استخدام أجهزة الخصم المباشر أو تطبيقات التحويل البنكي، مفرضين نسب اقتطاع مرتفعة على المبالغ المسحوبة. وتُظهر هذه المعطيات أن الحرب وما رافقها من قيود مالية وهيكلية فرضها الاحتلال الإسرائيلي هي الجذور البنيوية لأزمة السيولة في غزة، وقد ساهمت في توسيع النظام المالي غير الرسمي وتعميق الفجوة بين القطاع المصرفي الرسمي والاقتصاد الموازي (Charity & Security Network, 2025، سلطة النقد الفلسطينية، 2024).

تركز هذه الدراسة الاستكشافية على تحليل الأسباب البنوية والتداعيات السلوكية لأزمة السيولة النقدية، ووصف آليات تشكيلها في ظل هذه الظروف الاستثنائية. وبناءً على ذلك، تتمحور مشكلة الدراسة حول السؤال التالي: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انحصار حركة النقد داخل السوق الموازي وتفاقم أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العوامل التي أدت إلى تركيز الحركة النقدية في السوق الموازي، وتحليل التحولات البنوية والسلوكية لانحصار النقد في هذا السوق. ويسعى البحث أيضاً إلى فهم تأثير ذلك على تفاقم أزمة السيولة، وذلك عبر دراسة انتقال السيولة خارج النظام المصرفي وظهور أنماط نقدية وسلوكية تعكس تراجع الثقة وتؤدي إلى انكماش السيولة في المجتمع. كما تسعى الدراسة إلى تعميق الفهم العلمي لآليات انحصار السيولة النقدية في القنوات الموازية غير الرسمية بقطاع غزة، وتحليل انعكاساتها على تفاقم أزمة السيولة في بيئة اقتصادية وسياسية غير مستقرة.

تكتسب الدراسة أهميتها العلمية من إثرائها للأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين الاقتصاد الموازي والسيولة النقدية في سياقات الأزمات المركبة، وأهميتها التطبيقية في تزويد صانعي السياسات والمصرفيين برؤى عملية لتعزيز فعالية الأدوات النقدية. وتتجلى أهميتها الزمانية في معالجتها للمتغيرات الاقتصادية في أعقاب حرب 7 أكتوبر 2023م، وأهميتها الجغرافية في تركيزها على قطاع غزة كحالة بحثية فريدة تمثل نموذجاً مكتثاً للتشابك بين العوامل السياسية والاقتصادية في ظل غياب السيادة النقدية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$) بين المتغيرات المستقلة (نشاط الأسواق العشوائية غير المرخصة، والثقة في النظام المصرفي الرسمي، وسلوكيات الاحتفاظ بالنقد خارج البنوك، والاستجابة المجتمعية لأزمة السيولة، وصعوبة الوصول إلى المصارف بسبب الحرب والوضع الأمني) والمتغير التابع المتمثل في تفاقم أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة.

الفرضية الثانية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$) للمتغيرات المستقلة (نشاط الأسواق العشوائية غير المرخصة، والثقة في النظام المصرفي الرسمي، وسلوكيات الاحتفاظ بالنقد خارج البنوك، والاستجابة المجتمعية لأزمة السيولة، وصعوبة الوصول إلى المصارف بسبب الحرب والوضع الأمني) في تفاقم أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من بعد 7 أكتوبر 2023، نظراً للتحولات الكبرى التي طرأت بعد اندلاع الحرب على غزة.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على قطاع غزة، بما يشمل من بيئة مالية واقتصادية متأثرة بالحرب والحصار والانقسام السياسي.

الدراسات السابقة:

في ظل تسارع التحول الرقمي وتفاقم الأزمات النقدية، برز الاقتصاد غير الرسمي كقوة مالية موازية تشكل تحدياً واضحاً أمام النظم الرسمية الهشة، وامتد تأثيره إلى صميم السياسة النقدية والمالية، مما يعيق تحقيق أهداف السياسة النقدية واستقرار السيولة النقدية على وجه التحديد (بوحنية وحبيب، 2022). وخلال ما يقارب عقدين من الزمن، تراكمت رؤية بحثية تشرح هذه الظاهرة متعددة الأوجه، وتفسر تفاعلاتها مع الأزمات المصرفية، والمدفوعات الرقمية، و"التكيش". حيث أظهرت الدراسات الحديثة، العربية والأجنبية على حد سواء، أن نشاط الأسواق العشوائية غير المرخصة والاقتصاد الموازي يُعد من أبرز العوامل المؤثرة في إدارة السيولة النقدية واستقرار الأنظمة المالية. فقد أبرزت دراسة (محمود، 2024) دور انتشار الدفع الإلكتروني في تخفيف حدة أزمة السيولة، رغم محدودية هذا الانتشار، مشيرة إلى ضرورة دعم التحول الرقمي بسياسات تعليمية ومؤسسية فعالة، مع التركيز على

القطاع غير الرسمي كعنصر فاعل في تداول النقد. وفي السياق ذاته، رصدت (Abou Ltaif et al., 2024) الاقتصاد الخفي كعامل مزعزع للاستقرار، حيث يستهلك العملة الصعبة ويحول الأنشطة بعيداً عن الاقتصاد النظامي، خاصةً في ظل الانهيار النقدي الذي أعقب عام 2019، ما يوضح ارتباطه المباشر بسلوك السوق الموازي خلال الأزمات.

كما أظهرت دراسات أخرى، مثل (عيسوي، رياض، وهاني، 2024)، أن حجم الاقتصاد الموازي كبير وله آثار سلبية على الاقتصاد الكلي، موصيةً بدمجه في الاقتصاد الرسمي لتعزيز النمو وتقليص حجم السوق الموازية، مما يعكس العلاقة الوطيدة بين دمج القطاع غير الرسمي وتحسين السيولة. بينما تناولت دراسة (فريوه، ميدون، وسيساني، 2022) الاقتصاد غير الرسمي المعروف باقتصاد الظل، مؤكدةً أنه يشمل أنشطة مشروعة تُمارس خارج الإطار التنظيمي الكامل للدولة، وله تأثير سلبي على السيولة والاستقرار المالي، مع التركيز على السياق الجزائري.

فيما يخص فلسطين، قدرت دراسات مثل (النمروطي والاستاذ، 2016) حجم الاقتصاد الخفي للفترة 2000-2010 بحوالي 16.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مع التوصية بدمج هذه الأنشطة في الاقتصاد الرسمي لتعزيز السيولة. في المقابل، أشارت دراسة (Sabra, Eltalla, & Alfar, 2015) إلى أن اقتصاد الظل في فلسطين مرتفع للغاية (بنسبة 57% إلى 88% من الناتج المحلي)، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الوضع السياسي المرتبط بالاحتلال، مما يؤثر على تحصيل الضرائب والسياسات المالية. من جانب آخر، أوضحت دراسة (Aditya & Amri, 2023) أن مرونة القطاع غير الرسمي في التعافي أو الانهيار تتفاوت بناءً على مستوى الدعم الحكومي والفئات الهشة، مما يسلط الضوء على خطورة الاعتماد الكلي على السوق الموازي كمنفذ اقتصادي في أزمات السيولة. بينما أظهرت دراسة (Edeme et al., 2022) أن الاقتصاد غير الرسمي يتأثر مباشرة بالائتمان وسعر الصرف ويخضع لتأثير السياسات النقدية، الأمر الذي يؤكد أن إغفاله في تصميم السياسات قد يترتب عليه أخطاء استراتيجية في ضبط السيولة.

وفي سياقات دولية أخرى، لاحظت دراسة (Kahyalar et al., 2020) أن توسع الاقتصاد غير الرسمي في تركيا خلال الأزمات الاقتصادية يجعله ملاذًا للعمالة والدخل، لكنه في الوقت ذاته يعرقل السيطرة على السيولة ويزيد من تعقيد إدارة النقد. أما دراسة (Settle, 2018)، فقد حلت سوق الأراضي في باكستان بوصفه "موقعًا للسيولة"، موضحةً استخدام المعاملات النقدية كوسيلة للتحوط المالي والهروب من القيود المصرفية. ورصدت دراسة (Dobovšek & Slak, 2017) توسع الاقتصاد غير الرسمي الأبيض في سلوفينيا خلال الأزمات، مثل الأعمال غير المسجلة، ما يقوض العدالة الضريبية ويزيد من تعقيدات استقرار السيولة المالية. في حين أشارت دراسة (Herwartz et al., 2016)، استنادًا إلى بيانات دول OECD، إلى أن تجاهل أثر الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى تقديرات خاطئة للطلب على النقود ويزيد من مخاطر السيولة، مؤكدةً أثر الاقتصاد الموازي على الطلب النقدي (M1). وعلى المستوى الأوروبي، أظهرت دراسة (Saraç & Başar, 2014) أن الدول التي عانت من أزمة الديون، مثل اليونان وإيطاليا، كانت الأعلى في نسبة الاقتصاد غير الرسمي، مما يعكس دور هذا القطاع في تعقيد الرقابة المالية والنقدية. كما أوضح نموذج (Madestam, 2014) استمرار أنظمة الإقراض غير الرسمي حتى في وجود المصارف، نتيجة ضعف المؤسسات القانونية، مما يحافظ على وجود "سماسرة الكاش" في النظام المالي الموازي. وأخيرًا، رصدت دراسة (Ogbuabor et al., 2013) أن زيادة الاقتصاد غير الرسمي في نيجيريا تؤدي إلى انخفاض مباشر في سيولة البنوك بنسبة 7.44%، بينما بيّنت دراسة (Elgin & Uras, 2013) أن القطاع غير الرسمي قد يكون عائقًا أمام التنمية المالية عندما يضعف القاعدة الضريبية، ولكنه قد يكون مكملًا في البيئات الفقيرة بالخدمات البنكية، ما يعكس تعقيد إدارة السيولة في الاقتصادات الهشة.

أوضحت العديد من الدراسات أن الثقة في النظام المصرفي الرسمي تمثل عاملاً محوريًا لاستقرار السيولة وإدارة النقد داخل المجتمع. فقد أظهرت دراسة (محمد وآخرون، 2024) أن ارتفاع الكتلة النقدية خارج النظام البنكي وانهيار الثقة في المؤسسات المالية كان سببًا رئيسيًا في التضخم وتفاقم الأزمة، مما يعكس العلاقة الوثيقة بين السيطرة على السيولة ونمط التعاملات النقدية

غير الرسمية. وفي السياق نفسه، رصدت دراسة (قلوش وآخرون، 2023) أزمة السيولة خلال 2020-2021 وخلصت إلى أن سوء تقدير الطلب وتراجع الثقة بالمؤسسات المالية في الجزائر كان السبب الرئيسي، مع توصية بإصلاحات هيكلية لتعزيز دور البنك المركزي، مؤكدة بذلك أهمية الرقابة على الأموال الموازية. كذلك، أبرزت دراسة (Nesvetailova، 2006)، التي أعادت قراءة أزمات التسعينات، أن انعدام السيولة النظامية الناتج عن التوسع في "رأس المال الوهمي" هو أحد الجذور البنوية للأزمات، ما يربط مفهوم السيولة بالسياق البنكي والاقتصادي الكلي الرسمي. وكما ناقشت دراسة الشايب (2017) ظاهرة اكتناز الأموال خارج الجهاز المصرفي في الجزائر، مبينة أن ضعف الثقة وتدهور الوضع السياسي دفع الأفراد للاحتفاظ بالنقد أو التعامل في السوق الموازي. في المقابل، ركزت دراسة (Charity & Security Network, 2025) على قطاع غزة والضفة الغربية، حيث أظهرت النتائج أن تراجع التحويلات الرسمية وانقطاع التواصل البنكي وتوسع القنوات المالية غير الرسمية كالحالات المباشرة والسوق السوداء قد فاقم أزمة السيولة، مما أدى إلى ظهور ما يُعرف بـ "الاقتصاد الموازي الطارئ"، ومؤكدة أن استمرار هذه القنوات خارج الإطار النظامي يهدد استقرار النظام المالي الفلسطيني بشكل واضح.

تناولت دراسات أخرى أن سلوكيات الأفراد في الاحتفاظ بالنقد خارج النظام المصرفي تمثل تحدياً رئيسياً لإدارة السيولة في الأسواق، لا سيما مع ضعف الثقة بالقطاع المصرفي الرسمي والوضع السياسي المتقلب. فقد أظهرت دراسة الشايب (2017) أن ضعف الثقة وتدهور الوضع السياسي يدفع الأفراد للاحتفاظ بالنقد أو التعامل في السوق الموازية، مما يعكس الأثر المباشر للأزمات السياسية على سلوكيات الاكتناز النقدي.

وعلى صعيد الرقمنة المالية، أشارت دراسة (Mir & Wani, 2025) إلى أن الباعة المتجولين، رغم محدودية مهاراتهم الرقمية، بدأوا باستخدام تطبيقات الدفع مثل Google Pay بمساعدة الأقارب أو الأصدقاء، مبرزة وجود فجوة تعليمية كبيرة قد تعرقل توسع هذه التطبيقات دون برامج تدريبية ميدانية، وهو ما يعكس تحديات الرقمنة في إدارة السيولة خارج النظام الرسمي. في المقابل، أبرزت دراسة (Hunter et al., 2024) تأثير التطبيقات المصرفية الرقمية في تقليص الاعتماد على النقد السائل، حيث أظهرت نتائجها أن استخدام هذه التطبيقات يقلل الاعتماد على النقد بنسبة تصل إلى 10%، مما يعزز كفاءة السيولة في الأسواق الموازية. وفي السياق نفسه، أوضحت دراسة (Jacolin et al., 2021) أن خدمات الهاتف المحمول تقلص الاقتصاد غير الرسمي بنسبة تصل إلى 4%، خاصة عند استخدامها للحصول على القروض الرقمية أو تحويل المدخرات إلى النظام الرسمي. من جهة أخرى، ربطت دراسة (Kelikume, 2021) بين الشمول المالي الرقمي وتقليص الفقر عبر جذب العمالة غير الرسمية إلى القنوات النظامية، مؤكدة دور التحول الرقمي في الحد من تركيز الأموال في السوق الموازي.

أوضحت دراسة (كرغلي وبلوناس، 2021) أن تأخر تعميم الدفع الإلكتروني فاقم أزمة السيولة خلال الجائحة، مما يعكس عدم قدرة السياسات المالية على مواكبة التحول الرقمي في تركيا. وتناولت دراسة أخرى (Chu et al., 2022) تحديات استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية، مشيرة إلى أن ضعف البنية الأمنية وارتفاع رسوم المعاملات يعيق دمج الفئات غير المصرفية، ويزيد الهشاشة المالية، ويعقد إدارة السيولة خارج النظام الرسمي. وأخيراً، أظهرت دراسة (Oh & Zhang, 2022) أن تبني العملة الرقمية الرسمية (CBDC) يكون ضعيفاً في الدول التي يسيطر فيها الاقتصاد غير الرسمي على التعاملات النقدية، وهذا يمثل تحدياً كبيراً للرقمنة المالية وتقليص حجم السوق الموازي، ويؤكد الحاجة إلى سياسات مالية متكاملة لتوجيه سلوكيات الاحتفاظ بالنقد نحو النظام الرسمي.

تشير الدراسات السابقة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي ليس مجرد هامش طفيلي على النشاط الاقتصادي الرسمي، بل يمثل منظومة ديناميكية ذات منطق داخلي في توليد وتدوير السيولة النقدية، خاصة في أوقات الأزمات. ومع ذلك، فإن استمرار هذا القطاع دون اندماج فعال مع النظام المالي الرسمي يُضاعف هشاشة الاقتصاد ويعقد جهود الشمول المالي، وضبط الكتلة النقدية، وتعزيز الاستقرار النقدي الكلي. وتتفق هذه الدراسات على أن الاقتصاد غير الرسمي يسهم جوهرياً في سحب السيولة من القنوات

المصرفية الرسمية، مما يقلل من فاعلية السياسات النقدية المعتمدة ويحد من قدرتها على ضبط الدورة النقدية. وفي المقابل، تشير الدراسات الحديثة إلى أن الرقمنة تمثل أداة واحدة للحد من حجم الاقتصاد الموازي وتعزيز مستويات السيولة عبر آليات الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية، مع التأكيد على أن بناء الثقة المؤسسية شرط أساسي لضمان نجاح أي تحول رقمي ودمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ضمن الإطار المالي الرسمي. ورغم ذلك، يظل تقييم دور الاقتصاد غير الرسمي متبايناً، فبينما تصوره بعض الأبحاث كشبكة أمان اجتماعية توفر دخلاً بديلاً وتخفف من حدة الأزمات، تعتبره أبحاث أخرى عبئاً هيكلياً يزيد تعقيد أزمات السيولة ويعرقل جهود السياسات النقدية. كما تختلف الدراسات حول مدى قدرة الرقمنة على تحقيق الدمج المالي، فبينما تشير بعض النتائج إلى فعاليتها المباشرة، تحذر نتائج أخرى من محدودية أثرها في السياقات التي تتسم بغياب البنية التحتية الرقمية وارتفاع مستويات الأمية المالية والتكنولوجية.

تتناول هذه الدراسة فجوة بحثية تتمثل في معالجة العلاقة التفاعلية بين انحصار حركة النقد في السوق الموازي وأزمة السيولة النقدية، لا سيما في السياق الفلسطيني وقطاع غزة عقب حرب أكتوبر 2023م. وقد نشأت الأزمة بسبب القيود التي فرضها الاحتلال على دخول وخروج السيولة النقدية، وتفاقمت جراء سيطرة القنوات غير الرسمية على التدفقات النقدية، في غياب أدوات تدخل رسمية قادرة على إدارة الوضع. حيث تجمع هذه الدراسة بين التحليل البنوي والسلوكي لفهم ديناميكيات السيولة النقدية ضمن إطار السوق الموازي، مع التركيز على كيفية تأثير انحصار حركة النقد فيه على تفاقم أزمة السيولة ونقص النقد المتاح في الأسواق. كما تستفيد الدراسة من الأبحاث السابقة لتعزيز الإطار النظري، وتحديد المتغيرات والعلاقات المراد اختبارها، وتوجيه تصميم أدوات البحث وبناء الفرضيات، وتمكين الباحثين من استخلاص دروس مقارنة من سياقات مشابهة.

مفهوم الاقتصاد غير الرسمي:

يُعد الاقتصاد غير الرسمي (أو الموازي) ظاهرة اقتصادية واجتماعية عالمية معقدة ومتعددة الأوجه، وعلى الرغم من تباين تعريفاته وخصائصه وأساليب قياسه بين الدراسات والمصادر المختلفة، إلا أنها تتفق على سمات أساسية مشتركة. يشير الاقتصاد غير الرسمي، الذي يُعرف أيضاً بـ "اقتصاد الظل"، "الاقتصاد الخفي"، "الاقتصاد غير المنظم"، أو "السوق السوداء" (في جانبه السري وغير القانوني)، إلى مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد والمؤسسات خارج نطاق الرقابة أو التنظيم الحكومي الكاملين. ونتيجة لذلك، لا تُسجل هذه الأنشطة ضمن الإحصاءات الرسمية للنتائج المحلي الإجمالي، ولا تخضع للضرائب، وفي الغالب لا توفر حماية اجتماعية أو تأمينية للعاملين فيها (ILO, 2015, Deléchat & Medina, 2020).

أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي:

1. ضعف قدرة الدولة على التنظيم والرقابة: عندما تضعف مؤسسات الدولة، يصعب الالتزام بالترخيص والضرائب والإجراءات الرسمية، مما يدفع الأفراد للعمل خارج الإطار النظامي. ويؤكد صندوق النقد الدولي (IMF, 2018) أن ضعف الهياكل القانونية يُعد من المحفزات الرئيسية لانتشار الاقتصاد غير الرسمي في أفريقيا وآسيا على حد سواء.
2. ارتفاع الأعباء الضريبية والبيروقراطية: الضرائب المرتفعة والرسوم الزائدة تدفع صغار التجار والمهنيين للتحويل نحو الاقتصاد غير الرسمي لتقليل التكاليف. ويشير شنايدر وإينسته (Schneider & Enste, 2013) إلى وجود علاقة طردية بين الأعباء الضريبية واتساع حجم القطاع غير الرسمي.
3. ضعف الشمول المالي والتقني: نقص الحسابات المصرفية أو الخدمات الرقمية يدفع الأفراد إلى الاعتماد على التعاملات النقدية المباشرة، ويبعدهم عن الاقتصاد النظامي (World Bank, 2021).
4. القيود المفروضة (الحصار - النزاعات - الأزمات المالية): في الحالات الخاصة، مثل قطاع غزة، تؤدي القيود المفروضة على المعابر والانقطاع عن النظام المالي العالمي إلى انهيار الأسواق الرسمية. وفي هذه الظروف، تصبح الأسواق غير الرسمية

المصدر الأساسي للحصول على السلع والخدمات، مما يعقّد جهود تتبع وجمع بيانات السوق الرسمية ويجعل نشوء شبكات اقتصادية غير رسمية لإتمام المعاملات واقعاً لا يمكن تجاوزه (OCHA: 2024).

الاقتصاد غير الرسمي في قطاع غزة:

تتخذ الأنشطة الاقتصادية أشكالاً غير رسمية تتجاوز الإطار التنظيمي للدولة. ففي قطاع غزة، وبالتحديد بعد أحداث أكتوبر 2023، أدى الانقطاع الحاد في سلاسل التوريد وتوقف القنوات الرسمية للتوريد إلى بروز هذه الشبكات الاقتصادية غير الرسمية. تولّت هذه الشبكات فعلياً وظيفة السوق الرسمي الذي انهار. وقد كشفت تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة (OCHA, 2024) أن هذه الأسواق غير الرسمية - التي تشمل الباعة الجوالين، والميني ماركت، والأكشاك المتنقلة، وأشخاصاً مجهولين - أصبحت خلال عام 2024 المصدر الأساسي لتوفير السلع الأساسية، وكان هذا التحول نتيجة مباشرة لانتهاء آليات التوزيع الرسمية. تحولت هذه الشبكات من تجمعات عشوائية إلى نظام اقتصادي مواز يُدار محلياً ويعيد إنتاج ذاته في ظل غياب الدولة الرسمية أو المؤسسات التنظيمية الفعالة.

من جانب آخر، بيّن تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2023) أن القيود المفروضة على التحويلات النقدية من البنوك في الضفة الغربية إلى قطاع غزة دفعت الأفراد والمؤسسات إلى اللجوء لقنوات مالية غير رسمية. هذه القنوات لا تخضع لإشراف السلطة النقدية الفلسطينية، مما عزّز من تحوّل السوق الموازي إلى قناة مركزية لإتمام المعاملات النقدية، خاصةً في ظل تعطل المنظومة المصرفية وتراجع الثقة بها. تشير هذه الوقائع إلى أن الشبكات الاقتصادية غير الرسمية في غزة لم تكن مجرد استجابة طارئة، بل تطورت لتصبح بنية بديلة ومستدامة. هذه البنية تعيد تنظيم حركة النقد والتجارة بعيداً عن النظام الرسمي، مما يمثل تحدياً كبيراً أمام أي جهود مستقبلية لضبط السيولة النقدية وإدارة الاقتصاد. الإطار القانوني وفق بروتوكول باريس الاقتصادي (1994) والهيمنة النقدية على الاقتصاد الفلسطيني.

نص بروتوكول باريس الاقتصادي، الملحق الاقتصادي لاتفاقية أوسلو الموقع في 29 نيسان/أبريل 1994، ينص على ما يلي:

1. تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على السياسة النقدية والمالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
 2. يُسمح بتداول الشيك الإسرائيلي كعملة قانونية للتعاملات الجارية والمالية.
 3. تتولى سلطة النقد الفلسطينية مهمة تنظيم القطاع المصرفي والإشراف عليه، ولكن دون صلاحية إصدار عملة وطنية أو التحكم بالكتلة النقدية (Protocol on Economic Relations, 1994).
- أدت هذه البنود إلى جعل سلطة النقد الفلسطينية تمارس دوراً إشرافياً تنظيمياً فقط، دون امتلاك أدوات نقدية فاعلة. ونتيجة لذلك، بقي الاقتصاد الفلسطيني خاضعاً لنظام نقدي مقيّد تابع للشيك الإسرائيلي، مما جعله عرضة لأزمات متتالية دون قدرة على إيجاد حلول جذرية، لا سيما فيما يتعلق بمشكلة السيولة النقدية.

تعريف السوق الموازي (في سياق العملات والنقود):

في الكثير من المراجع، خاصة المتعلقة بالعملات الأجنبية، تُستخدم مصطلحات مثل "السوق الموازي"، "السوق غير الرسمي"، "السوق السوداء"، و"سوق الرصيف" (Curb Market) بشكل متبادل. يشير هذا الاستخدام الشائع إلى سوق يتم فيه تداول العملات الأجنبية بأسعار تختلف عن السعر الرسمي، وغالباً ما يكون هذا ناتجاً عن القيود المفروضة على النقد الأجنبي أو ضوابط أسعار الصرف أو أي قيود أخرى تؤثر على السعر الرسمي (Agénor:1990). تنشأ

هذه الأسواق عندما تفرض الحكومة سعر صرف تعسفياً لا يعكس القيمة السوقية الحقيقية للعملة، أو عندما تجعل امتلاك العملة الأجنبية صعباً أو غير قانوني للمواطنين.

أهداف السوق الموازي:

- * الهدف الأول للمشاركين في هذا السوق غالباً ما يكون التهرب من دفع الضرائب على المبيعات أو المشتريات.
- * قد ينشأ السوق الموازي أيضاً بسبب تدني مستويات الأجور في القطاع الرسمي في غزة مقارنة بتكاليف المعيشة، مما يدفع الأفراد للبحث عن فرص عمل خفية.
- * الإجراءات الإدارية والتنظيمية المعقدة وارتفاع الرسوم في أسواق العمل الرسمية تشجع الأفراد على اللجوء إلى البدائل غير الرسمية (Williams&Rodgers:2009).

يرى الباحثون أن أزمة السيولة النقدية تتخذ أبعاداً فريدة ومعقدة للغاية في قطاع غزة، إذ لا تتفصل التحديات الاقتصادية عن القيود السياسية والأمنية الصارمة. فالحصار المفروض على القطاع يؤدي إلى قيود مشددة على التحويلات النقدية، ويترافق ذلك مع انهيار شبه كامل للبنية التحتية المصرفية. تدفع كل هذه العوامل السيولة النقدية إلى الانحصار بشكل كبير وتوجيهها نحو السوق الموازي أو غير الرسمي. هذا الواقع يُسلط الضوء على الأهمية القصوى لدراسة هذه الظاهرة تحديداً في سياق غزة. فمن الضروري فهم كيف يمكن لأنماط الاقتصاد غير الرسمي أن تُعمّق أزمة السيولة القائمة، أو على النقيض، كيف تُقدم آليات تكيف غير تقليدية تساعد السكان على التعامل مع الواقع الاقتصادي الصعب في ظل غياب البدائل الرسمية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الاستكشافي، لما يتناسب مع الظروف الاستثنائية التي يمر بها قطاع غزة، حيث يتيح جمع بيانات واقعية من الميدان بمرونة كافية للتكيف مع التحديات اللوجستية. ونظراً للظروف الأمنية الصعبة التي تعيق الوصول العشوائي لمجتمع الدراسة وتصعب حصره بدقة، جرى اعتماد أسلوب العينة غير الاحتمالية في اختيار المشاركين، لما يتمتع به هذا الأسلوب من مرونة تسمح بالوصول إلى أفراد يمتلكون قدرًا مناسباً من المعلومات المتعلقة بموضوع البحث. وفي هذا السياق، استُخدمت تقنيتان ضمن هذا الأسلوب، وهما: العينة القصدية (Purposive Sampling) لاستهداف أفراد تتوافر فيهم معايير محددة ذات صلة بالبحث. وقد تألف مجتمع الدراسة من ثلاث فئات رئيسية تتأثر بشكل مباشر بأزمة السيولة وتفاعلات السوق الموازي:

1. القطاع المالي: ويشمل العاملين في البنوك ومؤسسات الصرافة والجهات ذات العلاقة بالمعاملات النقدية.
 2. القطاع الخاص: ويضم أصحاب المنشآت التجارية والصناعية والخدمية بمختلف أحجامها.
 3. القطاع العائلي: ويمثل الأسر الفلسطينية في قطاع غزة التي تتعامل مع آثار الأزمة النقدية في معيشتها اليومية.
- أما توزيع استبانة الدراسة فقد تم باستخدام أسلوب العينة الميسرة (Convenience Sampling)، وهي أيضاً إحدى تقنيات العينات غير الاحتمالية التي تعتمد على اختيار المشاركين بناءً على سهولة الوصول والتوافر عبر العلاقات الشخصية، حيث جرى توزيع الاستبانة إلكترونياً على من تنطبق عليهم معايير الدراسة. وبالرغم من أن هذا النوع من العينات لا يضمن التمثيل الإحصائي الدقيق، إلا أنه يُعد ملائماً للبحوث الاستكشافية التي تهدف إلى بناء فهم أولي للظاهرة المدروسة (Etikan, Musa & Alkassim, 2016)، خاصة في البيانات التي يصعب فيها تطبيق طرق المعاينة العشوائية (Lavrakas, 2008).

تم تحديد حجم العينة بالاعتماد على معادلة كوكران (Cochran) للمجموعات غير المعلومة، إذ بلغ الحد الأدنى المطلوب (664) مفردة عند مستوى ثقة (99%) وهامش خطأ (5%). وبناءً على هذا، تم توزيع (664) استبانة إلكترونية على أفراد العينة من القطاعات الثلاثة. ونتج عن عملية جمع البيانات استرداد (607) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، بنسبة استرداد بلغت (91.42%). تعكس هذه النسبة استجابة مناسبة من أفراد العينة، مما يتيح الاعتماد على البيانات المُجمّعة لتحقيق أهداف الدراسة.

وتحليل متغيراتها ضمن حدود العينة المدروسة، وهو ما يتوافق مع ما تؤكدته الأدبيات المنهجية الحديثة حول استخدام هذا النوع من العينات في الدراسات التطبيقية المماثلة (Creswell & Creswell, 2023).

وصف الاستبانة:

تتألف الاستبانة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: يتضمن البيانات الديموغرافية (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، عدد سنوات الخبرة، الجهة الوظيفية، وهل يمتلك المستجيب حساباً مصرفياً).

القسم الثاني: يتكون من متغيرين رئيسيين، المتغير المستقل هو "انحصار حركة النقد داخل السوق الموازي"، ويتكون من (35) فقرة موزعة على خمسة أبعاد هي: (نشاط الأسواق العشوائية غير المرخصة، الثقة في النظام المصرفي الرسمي، سلوكيات الاحتفاظ بالنقد خارج البنوك، الاستجابة المجتمعية لأزمة السيولة، وصعوبة الوصول إلى المصارف بسبب الحرب والوضع الأمني). أما المتغير التابع فهو "أزمة السيولة النقدية"، ويتكون من (10) فقرات.

صدق وثبات الاستبانة:

تم تحكيم الاستبانة وعرضها على مجموعة من الخبراء، وتم الأخذ بعين الاعتبار جميع ملاحظات المحكمين. بعد توزيع الاستبانة، تم التأكد من صدقها عبر التحليل العاملي الاستكشافي، ومن ثم التحقق من مؤشر الثبات المركب. فيما يلي عرض لهذه النتائج.

التحليل العاملي الاستكشافي:

جدول رقم (1): نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لمتغيرات الدراسة

المتغير التابع	المتغير المستقل					نتائج التحليل العاملي	
	البعد الخامس	البعد الرابع	البعد الثالث	البعد الثاني	البعد الأول		
	0.921	0.705	0.833	0.889	0.890	0.874	(KMO)
	2994.4	744.3	1574.7	1766.8	2231.8	1821.1	اختبار كاي تربيع
	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	بارتليت الدالة
	0.735	0.362	0.716	0.748	0.771	0.733	الفقرة 1
	0.758	0.427	0.695	0.749	0.764	0.752	الفقرة 2
	0.734	0.695	0.710	0.773	0.752	0.752	الفقرة 3
	0.795	0.726	0.755	0.763	0.789	0.758	الفقرة 4
	0.756	0.613	0.765	0.789	0.831	0.731	الفقرة 5
	0.685	0.644	0.726	0.755	0.797	0.787	الفقرة 6
	0.640	0.564	0.714	0.694	0.785	0.753	الفقرة 7
	0.758						الفقرة 8
	0.723						الفقرة 9
	0.758						الفقرة 10

نُظهِر النتائج الواردة في الجدول (1) المتعلقة بمعايير التحليل العاملي الاستكشافي للمتغيرات المستقلة والتابعة (تأثير انحصار حركة النقد في السوق الموازي على تفاقم أزمة السيولة النقدية) ما يلي:

تراوح مؤشر كايذر-ماير-أولكين (KMO) بين (0.705 و 0.921)، وهي قيم تفوق معيار القبول المحدد بـ 0.5. أما نتائج اختبار بارتليت، فقد كانت ذات دلالة إحصائية أقل من 0.05. وفيما يخص درجات التشبع، فقد تراوحت القيم بين (0.362 و 0.797)، علماً بأن المعيار المقبول هو أن تتجاوز القيمة 0.6. وبناءً على هذه النتائج، تُعتبر مؤشرات جودة نموذج التحليل العاملي الاستكشافي مقبولة ويمكن الاعتماد عليها في تحليل النتائج.

التحليل العاملي التوكيدي لمتغيرات الدراسة:

جدول (2): يوضح نتائج التحليل العاملي التوكيدي لمتغيرات الدراسة

معايير مطابقة النموذج	النتيجة	القبول والرفض	معايير
اختبار كاي تربيع (مستوى الدلالة)	المستقل 1524.3 (0.000)	التابع 132.1 (0.000)	مقبول
CFI: مؤشر المطابقة المقارن	0.903	0.966	مقبول
IFI: مؤشر المطابقة المتزايد	0.903	0.966	مقبول
TLI: مؤشر توكر ولويس	0.902	0.948	مقبول
RMSEA: الجذر التربيعي لمتوسط الخطأ التقريبي	0.055	0.075	مقبول

تُظهر نتائج الجدول (2) أن التحليل العاملي التوكيدي لنموذج الدراسة يتمتع بدرجة جيدة من المطابقة مع البيانات الفعلية، وذلك بالاستناد إلى توافق مؤشرات جودة المطابقة المعتمدة مع القيم المرجعية المقبولة، سواء للمتغيرات المستقلة أو المتغير التابع. تعكس هذه النتائج أيضاً سلامة الهيكل العاملي للأداة البحثية وصحة تمثيل فقراتها للأبعاد النظرية المقترحة، مما يدل على ملاءمتها لقياس متغيرات الدراسة بدقة. وبناءً على ذلك، يمكن الاعتماد على النموذج والأداة البحثية في استكمال التحليلات الإحصائية اللاحقة واختبار فرضيات الدراسة بدرجة عالية من الموثوقية العلمية.

ثبات الاستبانة:

جدول رقم (3): يوضح نتائج الثبات من خلال مؤشر الثبات المركب

وصف المتغير	عدد الفقرات	كرونباخ الفا	اوميغا الموزونة	النتيجة
المتغير المستقل: انحصار حركة النقد داخل السوق الموازي	35	0.934	0.937	ثبات عالي جداً
المتغير التابع: أزمة السيولة النقدية	10	0.905	0.906	ثبات عالي جداً

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (3) الى تحقق معيار الثبات باستخدام مؤشر كرونباخ الفا واوميجا الموزونة حيث بلغ المؤشر للمتغير المستقل ككل "كرونباخ الفا" = 0.934 اما للمتغير التابع = 0.905، وفيما يتعلق بأوميجا الموزونة للمستقل = 0.938، اما للتابع بلغ = 0.906، وهذه النتائج تؤكد على وجود ثبات عالي جداً للاستبانة.

الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحليل بيانات الاستبانة في الدراسة، تم إعتداد برامج SPSS و AMOS 25، وشمل التحليل الإحصائي المستخدم ما يلي: التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي، معامل أوميجا الموزونة، التكرارات والنسب المئوية، الوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري، معامل ارتباط بيرسون، وتحليل المسار.

التحليل الوصفي للبيانات الديموغرافية:

يوضح الجدول رقم (4) التحليل الوصفي للبيانات الديموغرافية لعينة الدراسة، والتي تشمل: المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والجهة الوظيفية، وامتلاك حساب مصرفي. تُظهر النتائج ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد العينة، وتنوعاً في سنوات الخبرة والتخصصات العلمية، وتركزهم بين القطاعين العام والخاص. كما تشير النتائج إلى تباين في مستوى امتلاك الحسابات المصرفية، مما يعكس تفاوتاً في درجات الشمول المالي بين أفراد العينة، وهذا يدعم ملائمة العينة لأهداف الدراسة.

جدول رقم (4): التحليل الوصفي للبيانات الديموغرافية (العدد = 607)

المتغير		العدد	%	المتغير		العدد	%
المؤهل العلمي	دبلوم فاقل	21	3.5	التخصص العلمي	محاسبة	176	29.0
	بكالوريوس	218	35.9		اقتصاد	78	12.9
	ماجستير	293	48.3		إدارة اعمال	97	16.0
	دكتوراه	75	12.4		علوم مالية ومصرفية وتمويل	73	12.0
سنوات الخبرة	اقل من 5	295	48.6	القطاع الاقتصادي	أخرى لم يذكر	183	30.1
	5 اقل من 10	149	24.5		قطاع غزة المالي	56	9.2
	10 اقل من 15	54	8.9		قطاع غزة العائلي	328	54.0
	15 سنة فأكثر	109	18.0		قطاع غزة الخاص	223	36.7
يتملك حساب مصرفي	حسابي بنكي	210	34.6				
	محفظة مالية	170	28.0				
	لا امتلك	68	11.2				
	امتك كليهما	159	26.2				

يُظهر الجدول (5) اعتماد مقياس ليكرت الخماسي لتفسير استجابات أفراد العينة، إذ تراوح المتوسط الحسابي بين (1-5). وقد قُسمت مستويات الموافقة إلى خمس فئات، حيث تدل القيم الأقل من (1.8) وبوزن نسبي يقل عن (36%) على مستوى موافقة منخفض جداً، بينما تعكس القيم من (1.8) إلى أقل من (2.60) مستوى موافقة منخفض. وتمثل القيم من (2.60) إلى أقل من (3.40) مستوى موافقة متوسط، وتشير القيم من (3.40) إلى أقل من (4.20) إلى مستوى موافقة مرتفع، أما القيم من (4.20) إلى (5.0) وبوزن نسبي يتراوح بين (84%-100%) فتعكس مستوى موافقة مرتفع جداً.

جدول رقم (5): يوضح مستويات الإجابة

مقياس الإجابة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الموافقة
لا أوافق بشدة	1 أقل من 1.8	20% أقل من 36%	منخفضة جداً
لا أوافق	1.8 أقل من 2.60	36% أقل من 52%	منخفضة
أوافق الى حد ما	2.60 أقل من 3.40	52% أقل من 68%	متوسطة
أوافق	3.40 أقل من 4.20	68% أقل من 84%	مرتفعة
أوافق بشدة	4.20 الى 5.0	84% الى 100%	مرتفعة جداً

1. الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة حول انحصار حركة النقد داخل السوق الموازي على تفاقم أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة.

تُظهر النتائج الواردة في الجدول (6) أن مستويات الموافقة كانت مرتفعة في جميع أبعاد الدراسة، مما يعكس إدراكاً عاماً لدى أفراد العينة لمدى حدة أزمة السيولة النقدية وتعقيد أسبابها. وتصدر بُعد صعوبة الوصول إلى المصارف بسبب الحرب والوضع الأمني المرتبة الأولى بمستوى موافقة مرتفع جداً، الأمر الذي يؤكد أن العامل الأمني هو القيد الأساسي على حركة النقد وتعطيل الوظيفة المصرفية. وجاءت الاستجابة المجتمعية للأزمة في المرتبة الثانية، مما يشير إلى أن سلوكيات التكيف القسري التي اتباعها الأفراد ساهمت في ترسيخ الأزمة بدلاً من احتوائها. وفي المقابل، سجلت أبعاد نشاط الأسواق العشوائية غير المرخصة وسلوكيات الاحتفاظ بالنقد خارج البنوك مستويات موافقة مرتفعة، مما يوضح دور هذه الممارسات في سحب السيولة بعيداً عن القنوات الرسمية. أما الثقة في النظام المصرفي الرسمي، فقد جاءت في المرتبة الأخيرة رغم ارتفاعها النسبي، وهذا يدل على أن تراجع الثقة هو نتيجة مباشرة للظروف الأمنية والحصار أكثر من كونه السبب الرئيسي للأزمة. وبشكل عام، تعكس النتائج أن أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة هي أزمة مركبة بطغى عليها الطابع القسري المرتبط بالحرب، وتتغذى من تفاعلات السوق الموازي والسلوكيات المجتمعية الناتجة عن ذلك.

جدول (6): نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

الأبعاد	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	مستوى الموافقة
---------	-------	---------------	-------------------	--------------	---------	----------------

مرتفع	3	77.4%	0.76	3.87	607	نشاط الأسواق العشوائية غير المرخصة
مرتفع	5	76.6%	0.83	3.83		الثقة في النظام المصرفي الرسمي
مرتفع	4	77.2%	0.73	3.86		سلوكيات الاحتفاظ بالنقد خارج البنوك
مرتفع	2	81.0%	0.67	4.05		الاستجابة المجتمعية لأزمة السيولة
مرتفع جداً	1	84.8%	0.48	4.24		صعوبة الوصول إلى المصارف بسبب الحرب والوضع الأمني
مرتفع		79.4%	0.53	3.97		انحصار حركة النقد داخل السوق الموازي
مرتفع		81.8%	0.67	4.09		أزمة السيولة النقدية

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين انحصار حركة النقد داخل السوق الموازي وتفاقم أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة.

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين انحصار حركة النقد داخل السوق الموازي وتفاقم أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة.

تُشير النتائج في الجدول (7) إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين انحصار حركة النقد داخل السوق الموازي وتفاقم أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة. وقد بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.583) بمستوى دلالة (0.000)، وهو أقل من 0.05، مما يدل على وجود ارتباط طردي ومعنوي. يعني هذا أنه كلما زاد انحصار حركة النقد داخل السوق الموازي، زاد تفاقم أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة.

وفيما يتعلق بالأبعاد، تُظهر النتائج وجود ارتباط طردي بينها وبين أزمة السيولة النقدية. وكان البعد الأكثر ارتباطاً هو "الاستجابة المجتمعية لأزمة السيولة"، يليه "سلوكيات الاحتفاظ بالنقد خارج البنوك"، ثم "نشاط الأسواق العشوائية غير المرخصة"، ثم "صعوبة الوصول إلى المصارف بسبب الحرب والوضع الأمني". وأخيراً، كان البعد الأقل ارتباطاً هو "الثقة في النظام المصرفي الرسمي". تؤكد هذه النتيجة رفض الفرضية التي تفترض عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين انحصار حركة النقد داخل السوق الموازي وتفاقم أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة. حيث تُظهر نتائج الجدول (7) وجود علاقات ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين أبعاد انحصار حركة النقد داخل السوق الموازي وتفاقم أزمة السيولة النقدية. بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون الكلي (0.583)، وهو ما يشير إلى ارتباط قوي نسبياً يؤكد أن توسع السوق الموازي يُعد عاملاً رئيساً في تعميق أزمة السيولة.

وقد تصدر بُعد "الاستجابة المجتمعية لأزمة السيولة" المرتبة الأولى من حيث قوة الارتباط، بمعامل بلغ (0.603)، ما يعكس أن لجوء الأفراد إلى آليات غير رسمية للتعامل مع النقد يُسهم بشكل مباشر في تعزيز انحصار السيولة خارج النظام المصرفي، ويغذي حلقة مفرغة تُفاقم الأزمة.

في المرتبة الثانية، جاء بُعد سلوكيات الاحتفاظ بالنقد خارج البنوك، مُسجلاً معامل ارتباط (0.535). هذا الارتباط القوي نسبياً يدل على أن اكتناز النقد يشكل قناة محورية لتحويل السيولة من التداول الرسمي إلى السوق الموازي، مما يحد من قدرة البنوك على إعادة ضخ النقد في الاقتصاد.

أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب بُعد نشاط الأسواق العشوائية غير المرخصة، الذي سجل معامل ارتباط (0.411). يشير هذا إلى دور هذه الأسواق في امتصاص السيولة المتاحة وتعزيز التداول النقدي خارج الأطر الرسمية، رغم أن تأثيرها يبدو أقل مقارنة بالسلوكيات المجتمعية المباشرة.

كما أظهر بُعد صعوبة الوصول إلى المصارف بسبب الحرب والوضع الأمني ارتباطاً موجباً ذا دلالة إحصائية (0.359)، مما يؤكد أن القيود الأمنية تُعد عاملاً محفزاً غير مباشر لانحسار السيولة داخل السوق الموازي عبر تعطيل القنوات المصرفية الرسمية. وفي المرتبة الأخيرة، جاء بُعد الثقة في النظام المصرفي الرسمي بمعامل ارتباط (0.329)، وهو ارتباط متوسط نسبياً. يشير هذا إلى أن تراجع الثقة يُساهم في الأزمة، لكنه ليس العامل الأكثر تأثيراً مقارنة بالعوامل السلوكية والأمنية.

بشكل عام، تؤكد النتائج أن تفاقم أزمة السيولة النقدية يرتبط بدرجة أكبر بالعوامل السلوكية والاستجابات المجتمعية الناجمة عن الحرب وتعطل النظام المصرفي، وممارسات الاحتلال وفرض الحصار المالي وقطع قنوات حقن النقد ومنع إدخاله عبر المعابر الرسمية، أكثر من ارتباطه بالعوامل المؤسسية البحتة، مما يعزز الطابع البنوي المتداخل لأزمة السيولة في قطاع غزة.

جدول (7): يوضح العلاقة بين انحصار حركة النقد داخل السوق الموازي وتفاقم أزمة السيولة النقدية

أزمة السيولة النقدية				المتغيرات التابعة/ المستقل	
الترتيب	مستوى الدلالة	معامل ارتباط بيرسون	عدد المشاهدات		
قوة الارتباط					
3	0.000	**0.411	607	نشاط الأسواق العشوائية غير المرخصة	إبعاد
5	0.000	**0.329		الثقة في النظام المصرفي الرسمي	
2	0.000	**0.535		سلوكيات الاحتفاظ بالنقد خارج البنوك	
1	0.000	**0.603		الاستجابة المجتمعية لأزمة السيولة	
4	0.000	**0.359		صعوبة الوصول إلى المصارف بسبب الحرب والوضع الأمني	
----	0.000	**0.583		انحصار حركة النقد داخل السوق الموازي	

** معنوية عند مستوى 0.01.

الفرضية الثانية: لا يوجد دور ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) لانحصار حركة النقد داخل السوق الموازي على تفاقم أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة.

تشير النتائج الموضحة في الجدول (8) إلى وجود دور ذي دلالة إحصائية لانحصار حركة النقد داخل السوق الموازي في تفاقم أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة، إذ بلغ مستوى الدلالة (0.000)، وهو أقل من (0.05)، وبلغت قيمة الدور 0.615. أما فيما يتعلق بالأبعاد، فتشير النتائج إلى أن أبعاد (نشاط الأسواق العشوائية غير المرخصة، والثقة في النظام المصرفي الرسمي، وصعوبة الوصول إلى المصارف بسبب الحرب) لها دور سلبي في أزمة السيولة النقدية، بينما كان لسلوكيات الاحتفاظ بالنقد خارج البنوك والاستجابة المجتمعية لأزمة السيولة دور إيجابي في تفاقم أزمة السيولة النقدية.

تؤكد هذه النتيجة رفض فرضية الدراسة التي تنص على: "لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) لانحصار حركة النقد داخل السوق الموازي على تفاقم أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة". حيث تشير النتائج في الجدول رقم (8) إلى أن انحصار حركة النقد داخل السوق الموازي له أثر إيجابي واضح على أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة، فكلما زاد انحصار حركة النقد داخل السوق الموازي، زادت أزمة السيولة تفاقمًا.

كما كان لنشاط الأسواق العشوائية غير المرخصة أثر سلبي واضح على انحصار حركة النقد، فكلما زاد نشاط هذه الأسواق، انخفضت حركة النقد وبالتالي كمية النقد المتداول داخل السوق، مما يؤدي إلى تفاقم أزمة السيولة النقدية داخل قطاع غزة. ومن ناحية أخرى، كان للثقة في النظام المصرفي دور سلبي في أزمة السيولة النقدية، حيث كلما زادت الثقة في النظام الرسمي، انخفضت أزمة السيولة النقدية والعكس صحيح.

أما سلوكيات الاحتفاظ بالنقد خارج الجهاز المصرفي، فكان لها دور إيجابي في تعميق الأزمة، فكلما زاد الاحتفاظ بالنقد خارج الجهاز المصرفي، بسبب التحوط والذعر من الواقع الأمني والحرب القائمة، زادت أزمة السيولة تفاقمًا وتعقيدًا داخل قطاع غزة أثناء الحرب نتيجة للخوف والذعر من المجهول.

كما أوضحت النتائج أن استجابة المجتمع كان لها دور إيجابي في تفاقم الأزمة، حيث زادت سلوكيات التحوط والاحتفاظ والتعامل مع الأزمة كأمر واقع من تعقدها وتوسعها، وارتفعت العمولات على عمليات الصرف. كما سادت ثقافة الرفض الانتقائي أو الإحجام عن قبول فئات نقدية معينة، واستجاب المجتمع لهذه الثقافة دون مقاومة تذكر. كل هذه العوامل ساهمت في تفاقم أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة، خاصة في ظل غياب سلطة إنفاذ القانون في الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، كان لصعوبة الوصول إلى المصارف بسبب الحرب تأثير سلبي مباشر، فكلما انخفضت القدرة على الوصول إلى المصارف، زاد تفاقم أزمة السيولة في القطاع. أما فيما يتعلق بمعامل التحديد المجمع للأبعاد (41.3%)، فإنه يشير إلى أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية جيدة، ويعكس مدى ملاءمة الأبعاد المختارة في تفسير الظاهرة المدروسة. وتُعزى النسبة المتبقية غير المفسرة إلى عوامل خارجية لم يشملها النموذج، تتمثل في ممارسات الاحتلال التعسفية وإجراءات الحصار المتنوعة. وتُظهر قيمة جودة النموذج ($F = 84.407$) وجود تأثير مشترك قوي ومعنوي للأبعاد مجتمعة على أزمة السيولة النقدية، مما يؤكد أن هذا التأثير ليس عارضًا أو ضعيفًا، بل يعكس علاقة حقيقية ذات دلالة إحصائية.

جدول (8): يوضح نتائج الدور بين انحصار حركة النقد داخل السوق الموازي على تفاقم أزمة السيولة النقدية

نتائج الدور للمتغيرات	قيمة الدور	مستوى الدلالة	اتجاه الدور	صحة الفرضية
انحصار حركة النقد داخل السوق الموازي --> أزمة السيولة النقدية	0.615	0.000	إيجابي	رفض
معامل التحديد	33.9%		جودة النموذج	310.8 0.000
نشاط الأسواق العشوائية غير المرخصة --> أزمة السيولة النقدية	-0.134	0.001	سلبي	رفض
الثقة في النظام المصرفي الرسمي --> أزمة السيولة النقدية	-0.107	0.001	سلبي	رفض
سلوكيات الاحتفاظ بالنقد خارج البنوك --> أزمة السيولة النقدية	0.050	0.038	إيجابي	رفض

الاستجابة المجتمعية لازمة السيولة -- أزمة السيولة النقدية	0.979	0.001	إيجابي	رفض
صعوبة الوصول الى المصارف بسبب الحرب -- أزمة السيولة النقدية	-0.100	0.001	سلبي	رفض
معامل التحديد للأبعاد	41.3%		جودة النموذج	84.407 (0.000)

أزمة السيولة النقدية من منظور القطاعات الثلاثة:

تُظهر نتائج الجدول (9) إجمالاً واضحاً بين القطاعات المالي، والعائلي، والخاص على حدة أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة، وإن تباين مستوى إدراكها تبعاً لطبيعة كل قطاع. فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي للأزمة (3.63) في القطاع المالي، مقارنة بـ (4.09) في القطاع العائلي، و(4.21) في القطاع الخاص، مما يعكس تصاعد حدة تأثير الأزمة على التكلفة المباشرة للمستوى المعيشي والتشغيلي.

وافتقت القطاعات الثلاثة على أن بُعد صعوبة الوصول إلى المصارف بسبب الحرب والوضع الأمني يتصدر القائمة، مسجلاً أعلى الأوزان النسبية في جميعها، وهذا يؤكد أن العامل الأمني يمثل القيد الرئيسي في خلق السيولة وتعطيل الوظيفة المصرفية. كما سجلت أبعاد الاستجابة المجتمعية للأزمة وانحصار حركة النقد داخل السوق الموازي مستويات موافقة مرتفعة، مع إدراك أشد لدى القطاعين العائلي والخاص لانتقال السيولة إلى قنوات غير رسمية كآلية تكيف اضطرارية.

وأظهرت النتائج تزايداً في سلوكيات الاحتفاظ بالنقد خارج البنوك، بدءاً من القطاع المالي ثم العائلي ثم الخاص، مما يشير إلى تحول الاكتناز النقدي إلى سلوك دفاعي واسع النطاق. في المقابل، برز نشاط الأسواق العشوائية غير المرخصة بشكل أوضح في القطاع العائلي والخاص مقارنة بالقطاع المالي، الذي ينظر إليها بوصفها نتيجة للأزمة أكثر من كونها سبباً مباشراً لها.

وفي بُعد الثقة في النظام المصرفي الرسمي، سُجل تباين بين القطاعات، إذ جاءت الثقة بمستوى متوسط في القطاع المالي مقابل مستويات مرتفعة نسبياً في القطاعين العائلي والخاص. ويعكس هذا اختلاف زاوية التقييم بين الإدراك المؤسسي والإدراك العملي القائم على غياب البدائل. وبشكل عام، تؤكد النتائج أن أزمة السيولة النقدية في غزة ذات طابع هيكلية متعدد الأبعاد، ناتجة عن تفاعل العوامل الأمنية مع اختلالات التشغيل المصرفي وتحولات السلوك النقدي، والتي كان ولا يزال سببها الممارسات التعسفية للاحتلال المتمثلة في التدمير والإغلاق والحصار الظالم والتوقف المتعمد لكافة قنوات ضخ السيولة النقدية بين شقي الوطن، مما يستدعي وضع حلول علاجية شمولية.

جدول رقم 9 أزمة السيولة النقدية من منظور القطاعات الثلاثة (المالي - العائلي - الخاص)

الأبعاد	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	مستوى الموافقة
القطاع المالي						
نشاط الأسواق العشوائية غير المرخصة	56	3.39	0.93	67.8%	4	متوسط
الثقة في النظام المصرفي الرسمي		3.32	0.90	66.4%	5	متوسط
سلوكيات الاحتفاظ بالنقد خارج البنوك		3.44	0.91	68.8%	3	مرتفع
الاستجابة المجتمعية لأزمة السيولة		3.51	0.98	70.2%	2	مرتفع

مرتفع	1	83.8%	0.59	4.19	صعوبة الوصول إلى المصارف بسبب الحرب والوضع الأمني
مرتفع		71.4%	0.67	3.57	انحصار حركة النقد داخل السوق الموازي
مرتفع		72.6%	1.04	3.63	أزمة السيولة النقدية

الأبعاد	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	مستوى الموافقة
القطاع العائلي						
نشاط الأسواق العشوائية غير المرخصة	328	3.96	0.67	79.2%	4	مرتفع
الثقة في النظام المصرفي الرسمي		3.97	0.77	79.4%	3	مرتفع
سلوكيات الاحتفاظ بالنقد خارج البنوك		3.94	0.69	78.8%	5	مرتفع
الاستجابة المجتمعية لأزمة السيولة		4.09	0.64	81.8%	2	مرتفع
صعوبة الوصول إلى المصارف بسبب الحرب والوضع الأمني		4.24	0.47	84.8%	1	مرتفع جداً
انحصار حركة النقد داخل السوق الموازي		4.04	0.51	80.8%		مرتفع
أزمة السيولة النقدية		4.09	0.61	81.8%		مرتفع

الأبعاد	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	مستوى الموافقة
القطاع الخاص						
نشاط الأسواق العشوائية غير المرخصة	223	3.88	0.81	77.6%	3	مرتفع
الثقة في النظام المصرفي الرسمي		3.75	0.85	75.0%	5	مرتفع
سلوكيات الاحتفاظ بالنقد خارج البنوك		3.87	0.72	77.4%	4	مرتفع
الاستجابة المجتمعية لأزمة السيولة		4.15	0.58	83.0%	2	مرتفع
صعوبة الوصول إلى المصارف بسبب الحرب والوضع الأمني		4.26	0.48	85.2%	1	مرتفع جداً
انحصار حركة النقد داخل السوق الموازي		3.98	0.50	79.6%		مرتفع
أزمة السيولة النقدية		4.21	0.60	84.2%		مرتفع جداً

النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة أن أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة حادة ومرتبعة، وتؤثر بشكل مباشر على الأنشطة الاقتصادية والمعيشية للأفراد والمنشآت. تؤكد نتائج الدراسة أن أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة ليست أزمة تقنية أو مصرفية بحتة، بل أزمة قسرية بنيوية فرضتها ممارسات الاحتلال والحصار المالي. يعتبر السوق الموازي آلية بديلة اضطرارية لتداول النقد، لكنه في الوقت ذاته ساهم في تعميق الأزمة عبر سحب السيولة من النظام المالي الرسمي. تبين أن انحصار حركة النقد داخل السوق الموازي يشكل عاملاً مهماً في تفاقم أزمة السيولة، حيث يؤدي سحب النقد من القنوات الرسمية إلى تعميق الاختناق النقدي داخل الاقتصاد. هناك صعوبة الوصول في المصارف بسبب الحرب والوضع الأمني تُعد السبب الأبرز وراء تعطل تداول النقد، مما يدفع الأفراد إلى البحث عن بدائل غير رسمية. انتشار سلوكيات الاحتفاظ بالنقد خارج البنوك بشكل واسع نتيجة الخوف وعدم اليقين، وأسهمت بشكل مباشر في تقليص حجم السيولة المتداولة. بينت النتائج أن الاستجابة المجتمعية للأزمة (كالقبول بالعمولات المرتفعة والتعامل مع السوق الموازي كأمر واقع) ساعدت على ترسيخ الأزمة بدل الحد منها. تراجع الثقة في النظام المصرفي الرسمي دفع شريحة من المجتمع إلى تقليل تعاملها مع البنوك وتفضيل البحث عن بدائل أخرى، رغم أن هذا العامل جاء أقل تأثيراً مقارنة بالعوامل الأمنية والسلوكية. تعتبر أزمة السيولة النقدية في غزة ليست ناتجة عن خلل اقتصادي داخلي فقط، بل هي كذلك أزمة مفروضة بفعل الاحتلال وتفاقمت بفعل الحرب والحصار، وتضخمت عبر السوق الموازي والسلوكيات القسرية للأفراد والكيانات الاقتصادية الموازية.

التوصيات:

تُشير النتائج إلى أن معالجة الأزمة تتطلب تبني سياسات متكاملة تشمل: رفع القيود والممارسات الاحتلالية، وتعزيز الثقة بالمصارف، ودمج الاقتصاد الموازي، بالإضافة إلى دعم الشمول والتعليم الرقمي والمالي والممارسات المجتمعية المرنة. تتضمن هذه السياسات ما يلي: رفع قيود الاحتلال وفتح القنوات الرسمية لحركة الأموال والتحويلات المالية داخلياً وخارجياً، لضمان وصول النقد والخدمات المصرفية إلى جميع المواطنين، وإعادة تشغيل المصارف والبنية التحتية المالية المتضررة نتيجة الحروب والقيود الأمنية، بما يحقق استقرار الدورة النقدية الرسمية. تطوير البنية التحتية الرقمية وإطلاق برامج تدريبية وميدانية لتعليم المجتمع كيفية استخدام التطبيقات المصرفية الرقمية، لتقليل الاعتماد على النقد في السوق الموازي. يتطلب ذلك توفير حلول دفع آمنة ومنخفضة التكلفة، مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر تضرراً من القيود الأمنية والحصار، لتسهيل تداول النقد عبر القنوات الرسمية. تعزيز الرقابة على السوق الموازي وتطوير آليات لتتبع حركة النقد غير الرسمي وتوجيهها نحو القنوات الرسمية. استعادة الثقة بالنظام المصرفي الرسمي من خلال حملات توعية، وتقديم ضمانات للودائع، وتيسير الوصول إلى الخدمات المصرفية بطرق مبتكرة وفعالة. تطوير خطط طوارئ مصرفية تضمن استمرارية الخدمات الأساسية (السحب، الإيداع، التحويل) حتى في ظل الظروف الأمنية واللوجستية الصعبة، مع تبني بدائل مصرفية رقمية.

ضرورة تفعيل بروتوكول تعاون تقني بين سلطة النقد وشركة الاتصالات الفلسطينية لتبني حلول الدفع عبر تقنية USSD لكافة المصارف والتطبيقات المالية، مما يسمح بإجراء العمليات المالية دون الحاجة للإنترنت. ويتطلب ذلك تحفيز شركة الاتصالات لتقديم نفاذ مجاني للتطبيقات المالية لتعزيز مستويات الشمول المالي وتجاوز العقبات التقنية والأمنية التي تعيق تدفق السيولة النقدية.

التنسيق مع المنظمات الدولية لتأمين قنوات نقدية آمنة وشفافة لتفعيل قنوات ضخ السيولة المعتمدة قبل الحرب، والمساعدة في تمويل الاحتياجات الإنسانية، وتخفيف الاعتماد على السوق الموازي.

تحديث السياسات النقدية لسلطة النقد الفلسطينية لتكون متوائمة مع واقع التعاملات النقدية غير الرسمية، ودمج السوق الموازي تدريجياً في النظام الرسمي عبر سياسات تشجيعية واضحة.

تعزيز الصمود المجتمعي عبر تشجيع التكيف مع الظروف الطارئة وتبني سلوكيات نقدية تقلل من تفاقم أزمة السيولة وتعيد تنشيط الدورة النقدية الرسمية.

المراجع:

- شايب، محمد. (2017). الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري، *مجلة اقتصاديات المال والاعمال*، جامعة اسطيف 1، الجزائر، 210-223.
- سلطة النقد الفلسطينية، بيان صحفي 24 آذار 2024. www.pma.ps
- عيساوي، رياض، و هاني محمد. (2024). واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وأساليب مكافحته، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الموازي في الفترة 1970-2023. *مجلة الإستراتيجية والتنمية*، 14(2)، 72-91.
- فريوه، ميدون، و سيساني. (2022). مخاطر الاقتصاد الظل في العالم: مع الإشارة لوضع الجزائر. *recherches économiques*, 17(2), 68-87.
- قلوش، عبد الله، سحنون، سمير، يحيوي، و نور الهدى. (2023). إدارة أزمات السيولة في الجزائر في ظل جائحة كوفيد-19. *Journal of Management and Organizations Strategy*, 5(1), 105-115.
- كرغلي، أسماء، بلوناس، و عبد الله. (2021). الدفع الإلكتروني كحل للتقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا. *مجلة دراسات إقتصادية*، 21(2)، 110-132.
- محمد، الحافظ الزين عبد الله، الولي، إبراهيم علي الصغير، و بن صافو، أسامة عبد السلام. (2024). الأبعاد المركبة والآثار المتعددة لأزمة السيولة في الاقتصاد الليبي: دراسة تحليلية خلال الفترة (2014-2016). *مجلة صرمان للعلوم والتقنية*، 1(1)، 1-10.
- محمود، عازة سالم. (2024). مدى جدوى وسائل الدفع الإلكتروني كبديل للسيولة النقدية في ظل أزمة السيولة في ليبيا. *دراسات في الاقتصاد والتجارة*، 43(1)، 203-239.
- النمروطي، خليل أحمد، والاستاذ، أحمد محمود. (2016). تقدير الاقتصاد الخفي باستخدام طريقة الطلب على العملة: دراسة الحالة الفلسطينية. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، 24(1)، 142-156.
- بوحنية، فالي، حبيب، بكريمة. (2022). أثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في الجزائر -دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة (2000-2017). -*مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة*. 5(2)، 632-652.
- Abou Ltaif, S. F., Mihai-Yiannaki, S., & Thrassou, A. (2024). Lebanon's Economic Development Risk: Global Factors and Local Realities of the Shadow Economy Amid Financial Crisis. *Risks*, 12 8.

Aditya, B., & Amri, I. (2023). Rethinking informal economy resilience during crisis: experience from COVID-19 pandemic. *The indian journal of labour economics*, 66(3), 711-737.

Agénor, P. R. (1990). Parallel currency markets in developing countries: theory, evidence, and policy implications. Evidence, and Policy Implications (December 1990). IMF Working Paper, (90/114).

Aissaoui, R., & Hani, M. (2024). The reality of the parallel economy in Algeria and methods of combating it: An analytical study of the Algerian parallel economy during the period 1970–2023 (in Arabic). *Journal of Strategy and Development*, 14(2), 72–91.

Bouhnia, F., & Habib, K. (2022). The impact of the size of the informal economy on the intermediate objectives of monetary policy in Algeria: An analytical econometric study during the period 2000–2017(in Arabic). *Journal of Economics and Sustainable Development*, 5(2), 632–652

Chaib, M. (2017). Electronic payment as a mechanism to reduce the liquidity crisis and money hoarding in the Algerian economy (in Arabic). *Journal of Financial and Business Economics*, University of Setif 1, Algeria, 210–223.

Charity & Security Network. (2025). Financial crisis in the occupied Palestinian territory: Gaza liquidity crisis & economic precarity in the West Bank / Ashleigh Subramanian-Montgomery; with research support from Katherine Tomaszewski. Washington, DC: Charity & Security Network. Available at: https://charityandsecurity.org/wp-content/uploads/2025/06/Gaza-Liquidity-Crisis_Issue-Brief.docx.pdf

Chu, Y., Lee, J., Kim, S., Kim, H., Yoon, Y., & Chung, H. (2022). Review of Offline Payment Function of CBDC Considering Security Requirements. *Applied Sciences*, 12(9), 4488. <https://doi.org/10.3390/app12094488>

Daraghmeh, F. (2025). Severe financial liquidity crisis in the Gaza Strip since October 7, 2023: Situational assessment report. Palestine Economic Policy Research Institute (MAS).

Deléchat, C., & Medina, L. (2020). What is the informal economy? *Finance & Development*, IMF.

Dobovšek, B., & Slak, B. (2017). Economic crisis and “white informal economy”—a slippery slope. *International Journal of Sociology and Social Policy*, 37(7/8), 468-476.

Government of Israel & Palestine Liberation Organization (PLO). (1994, April 29). Protocol on Economic Relations between the Government of the State of Israel and the P.L.O., representing the Palestinian people (Paris Protocol). Paris: Government of Israel.

Edeme, R. K., Nkalu, C. N., & Edeh, G. (2022). Monetary policy impact on the informal economy and response to shocks in the formal economy. *Journal of Public Affairs*, 22(2), e2453.

Elgin, C., & Uras, B. R. (2013). Is informality a barrier to financial development? *SERIEs*, 4, 309-331.

El-Namrouty, K. A., & Al-Ustath, A. M. (2016). Estimating the shadow economy using the currency demand approach: The Palestinian case study (in Arabic). *Journal of the Islamic University of Economic and Administrative Studies*, 24(1), 142–156.

Feriouh, M., & Sissani, S. (2022). Risks of the shadow economy in the world with reference to the situation in Algeria (in Arabic). *Recherches Économiques*, 17(2), 68–87.

Ghellouch, A., Sahnoun, S., & Yahyaoui, N. H. (2023). Liquidity crisis management in Algeria under the COVID-19 pandemic (in Arabic). *Journal of Management and Organizations Strategy*, 5(1), 105–115.

Herwartz, H., Sardà, J., & Theilen, B. (2016). Money demand and the shadow economy: empirical evidence from OECD countries. *Empirical Economics*, 50, 1627-1645.

Hunter, S., Chai, A., Morgan, P., Chan, H. F., Torgler, B., & Rohde, N. (2024). Mobile banking apps and the informal economy: evidence from survey data in Indonesia and Bangladesh. *Applied Economics*, 1-16.

International Labour Organization. (2015). Recommendation No. 204: Transition from the Informal to the Formal Economy. ILO.

Jacolin, L., Keneck Massil, J., & Noah, A. (2021). Informal sector and mobile financial services in emerging and developing countries: Does financial innovation matter? *The World Economy*, 44(9), 2703-2737.

Kahyalar, N., Ouattara, B., & Fethi, S. (2020). The impact of financial crises on the Informal economy: The Turkish case. *Athens journal of business & economics*, 6(2), 127-144

Kelikume, I. (2021). Digital financial inclusion, informal economy and poverty reduction in Africa. *Journal of Enterprising Communities: People and Places in the Global Economy*, 15(4), 626-640.

Kraghli, A., & Belounas, A. (2021). Electronic payment as a solution to reduce the cash liquidity crisis in Algeria during the Corona pandemic (in Arabic). *Journal of Economic Studies*, 21(2), 110–132.

Madestam, A. (2014). Informal finance: A theory of moneylenders. *Journal of Development Economics*, 107, 157-174.

Mahmmoud, A. S. (2024). The feasibility of electronic payment methods as an alternative to cash liquidity under the liquidity crisis in Libya (in Arabic). *Studies in Economics and Trade*, 43(1), 203–239.

Mir, I. U. R., & Wani, M. I. (2025). Street vendors using smartphones for digital payments: A qualitative study of digital opportunities and inequalities from Kashmir region in India. *Journal of Asian and African Studies*, 60(4), 2490-2504.

Mohammed, H. Z. A., Al-Wali, I. A. A., & Ben Safou, O. A. (2024). The composite dimensions and multiple effects of the liquidity crisis in the Libyan economy: An analytical study during the period 2014–2016 (in Arabic). *Sorman Journal of Science and Technology*, 6(1), 1–10.

Nesvetailova, A. (2006). Fictitious capital, real debts: systemic illiquidity in the financial crises of the late 1990s. *Review of Radical Political Economics*, 38(1), 45-70.

Ogbuabor, J. E., Malaolu, V. A., & Mba, I. C. (2013). A panel data analysis of the impact of informality on the liquidity of deposit money banks in Nigeria. *Global Journal of Human Resource Management*, 1(3), 12–28.

Oh, E. Y., & Zhang, S. (2022). Informal economy and central bank digital currency. *Economic inquiry*, 60(4), 1520-1539.

Palestinian Monetary Authority. (2024, March 24). Press release (in Arabic). Palestinian Monetary Authority. www.pma.ps

- Sabra, M., Eltalla, A. H. A., & Alfar, A. R. (2015). The Shadow Economy in Palestine: Size and Causes. *International Journal of Economics and Finance*, 7(3), 98-108
- Saraç, M., & Başar, R. (2014). The effect of informal economy on the European debt crisis. *Siyaset, Ekonomi ve Yönetim Araştırmaları Dergisi*, 2(2), 25-37.
- Schneider, F., & Enste, D. H. (2013). *The shadow economy: An international survey*. Cambridge University Press.
- Settle, A. C. (2018). The Informal Economy as a Site of Liquidity: Pakistan's Land Market. *Development and Change*, 49(5), 1291-1313.
- United Nations Conference on Trade and Development. (2023). Report on UNCTAD's assistance to the Palestinian people. UNCTAD.
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2024). Gaza Humanitarian Response Update (24 June–7 July 2024). OCHA
- Williams, C. C., Round, J., & Rodgers, P. (2009). Evaluating the motives of informal entrepreneurs: Some lessons from Ukraine. *Journal of developmental entrepreneurship*, 14(01), 59-71
- World Bank. (2021). Global Findex Database 2021.